الشهاب الثاقب

في الذب

عن الصحابي الجليل ثعلبة بن حاطب

رضي الله عنه

تأليف

أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي

عفا الله عنه

تطلب منشوراتنا من

دار عمار للتوزيع والنشر

هاتف : ٦٥٢٤٣٧

عمان / الاردن

او من صندوق بريد

٥٠٧٧ / الزرقاء

الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ

رقم الايداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية
(١٩٨٥/٩/٣٧١)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإن هذه الرسالة التي أضعها بين يدي القارىء الكريم تكشف القناع عن القصة التي نسبت الصحابي الجليل ثعلبة بن حاطب رضي الله عنه إلى النفاق، والذي تسميه العامة تقليداً للقُصَّاصِ بـ «حمامة المسجد».

وذلك في ضوء قواعد علم الحديث، تلك القواعد الرصينة، والأصول المتينة التي أرساها حاملو ألوية السنة النبوية، فمن أتقنها وتمرس عليها أمكنه معرفة درجة أي حديث ولو لم ينصوا عليها، وحسبهم أنهم نقلوا وسيلة ذلك، لأن من ذَكَرَ الإسناد فقد بَرِئت عُهدته؛ فمن أسند فقد أحال.

وحملني على ذلك أمور:

١ ـ أن هذه القصة مشهورة في كتب التفسير، ولم ينبه على فسادها ونكارتها إلا القليل من المفسرين.

٢ ـ أن كثيراً من العاملين في حقل الدعوة يستحسنونها ويلقونها على الناس، مما ساعد على انتشارها بين العامة من المسلمين انتشار النار في هشيم المحتظر.

٣ ـ أنها حشرت صحابياً شهد بدراً **وجعلته** في زمرة المنافقين الذين ماتوا وهم كافرون.

فشرعت بعد استخارة الله جلت قدرته في جمع طرق تلك القصة من كتب التفسير وتراجم الصحابة، وبَيَّنْتُ عِلَلَها روايةً ودرايةً ثم عَقَّبْتُ على ذلك بذكر أقوال أئمتنا جهابذة الحديث وصيارفة الفن الذين سبقونا بالعلم والإيمان والتي تؤيد ما ذهبت إليه من نكارة القصة وبطلانها، ووجوب رفضها، وتحريم روايتها وقد سميتها: «**الشِّهاب الثَّاقب في الذَّب عن الصَّحابي الجليل ثعلبة بن حاطب رضي الله عنه**».

فإن أصبت ووفقت فمن الله عليه توكلت وإليه أنيب، وإن أخطأت وقصرت فمن نفسي والشيطان، ورحم الله امرءاً أهدى إلي عيوبي، وَبَصَّرني أخطائي، وأرشدني بالتي هي أحسنُ للتي هي أقومُ.

وأشكر شيخنا المحدث أبا عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني الذي قام بمراجعة هـذه الرسـالة، فـانتفعت بملاحظاته القيمة، فجزاه الله خيراً.

وأسأل الله الذي لا ربَّ غيره، ولا إِلٰهَ بحق سواه، أَن يجعلَ هذه الرسالةَ خالصةً لوجهه الكريم، وَيقْبَلَهَا مني بقبولٍ حسنٍ نصرة لدينه، ويَدَّخِرَ لي ثوابَها ليومِ لِقائِه يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بَنونَ إلا مَن أتى الله بقلبٍ سليمٍ، إِنَّهُ هُو السَّميعُ العَليمُ.

بين يدي الروايات

إن هذه القصة قد ذكرها المفسرون سبباً لنزول قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَن عاهَدَ الله لَئِن آتانَا مِن فَضْلِهِ لَنصَّدَّقنَّ وَلَنكُونَنَّ مِن الصَّالِحين فَلَمّا آتاهُم مِن فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوا وَهُم مُعرِضون فَأَعقَبَهُم نِفاقاً في قُلوبِهِم إِلى يوم ِ يَلْقَونَهُ بِما أَخْلَفُوا الله ما وَعَدُوهُ وبِما كانُوا يكذِبُونَ﴾ . [التوبة : ٧٥ - ٧٧] .

روايات القصة وعللها

وها أنا أشرع في ذكر روايات القصة التي وقفت عليها، واذكر عقب كل منها ما فيها من عِلّةٍ؛ فأقول:

للقصة ثلاث روايات:

١ ـ عن أبي أمامة الباهلي قال: «جاء ثعلبة بن حاطب الأنصاري إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يرزقني مالاً، فقال: «ويحك يا ثعلبة، قليل تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه»، ثم أتاه بعد ذلك فقال: يا رسول الله ادع الله أن يرزقني مالاً، قال: «أمالك فيَّ أسوة حسنة، والذي نفسي بيده لو أردت أن تسير الجبال معي ذهباً وفضة لسارت». ثم أتاه بعد ذلك فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يرزقني مالاً، والذي بعثك بالحق لئن رزقني الله مالاً لأعطِين كلَّ ذي حق حقه، فقال رسول الله ﷺ: «اللهم ارزق ثعلبة مالاً، اللهم ارزق ثعلبة مالاً»، قال: فاتخذ غنماً فنمت كما

ينمو الدود، فكان يصلي مع رسول الله ﷺ الظهر والعصر، ويصلي في غنمه سائر الصلوات، ثم كثرت ونمت، فتقاعد أيضاً حتى صار لا يشهد الا الجمعة، ثم كثرت ونمت فتقاعد ايضاً حتى كان لا يشهد جمعة ولا جماعة، وكان اذا كان يوم جمعة خرج يتلقى الناس يسألهم عن الأخبار فذكره رسول الله ﷺ ذات يوم فقال: «ما فعل ثعلبة؟» فقالوا: يا رسول الله، اتخذ ثعلبة غنماً لا يسعها واد، فقال رسول الله ﷺ: «يا ويح ثعلبة، يا ويح ثعلبة، يا ويح ثعلبة» وأنزل الله آية الصدقة، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً من بني سليم ورجلاً من بني جهينة وكتب لهما أسنان الصدقة كيف يأخذان وقال لهما: «مُرّا بثعلبة بن حاطب وبرجل من بني سُلَيم، فخذا صدقاتهما»، فخرجا حتى أتيا ثعلبة فسألاه الصدقه، وأقرآه كتاب رسول الله ﷺ فقال: ما هذه إلا جزية، ما هذه إلا أخت الجزية، انطلقا حتى تفرغا ثم عودا إلي، فانطلقا وسمع بهما السُّلمي فنظر إلى خيار أسنان إبله فعزلها للصدقة، ثم استقبلهما بها، فلما رأياها قالا: ما هذا عليك، قال: خُذاه فإن نفسي بذلك طيبة، فَمَرّا على الناس وأخذا الصدقة، ثم رجعا إلى ثعلبة، فقال: أروني كتابكما، فقرأه فقال: ما هذه إلا جزية، ما هذه إلا أخت الجزية، اذهبا حتى أرى رأيي، فأقبلا فلما رآهما

رسول الله ﷺ قبل أن يكلماه قال: «يا ويح ثعلبة»، ثم دعا للسُّلمي بخير، وأخبراه بالذي صنع ثعلبة، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَمِنهُم مَن عاهَدَ الله لَئِن آتانا مِن فَضْلِهِ﴾ إلى قوله ﴿وبما كانُوا يكذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٥ ـ ٧٧] وعند رسول الله ﷺ رجل من أقارب ثعلبة فسمع ذلك، فخرج حتى أتاه فقال: ويحك يا ثعلبة! قد أنزل الله عز وجل فيك كذا وكذا! فخرج ثعلبة حتى أتى النبي ﷺ، فسأله أن يقبل صدقته فقال: «إن الله تبارك وتعالى منعني أن أقبل منك صدقتك» فجعل يحثي التراب على رأسه، فقال رسول الله ﷺ: «هـذا عملك قد امرتك فلم تطعني!» فلما أبى رسول الله ﷺ أن يقبِضَ صدقته رجع إلى منزله، وقبض رسول الله ﷺ ولم يقْبِضْ منه شيئاً.

ثم أتى أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ حين استخلف، فقال: قد علمت منزلتي من رسول الله ﷺ وموضعي من الأنصار فاقبل صدقتي، فقال أبو بكر: لم يقبلها رسول الله منك، أنا أقبلها؟ فَقُبِضَ أبو بكر رضي الله عنه ولم يقبلها.

فلما ولي عمر أتاه، فقال: يا أمير المؤمنين، اقبل صدقتي، فقال: لم يقبلها رسول الله ﷺ ولا أبو بكر، أنا أقبلها؟ فَقُبِضَ ولم يقبلها.

ثم ولي عثمان رضي الله عنه فأتاه فسأله أن يقبل صدقته فقال: لم يقبلها رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر أنا أقبلها؟ وهلك ثعلبة في خلافة عثمان رضي الله عنه.

أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١٠/ ١٣٠) وابن الأثير في «أُسد الغابة» (١/ ٢٨٣- ٢٨٥) وابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٢٠١) وابن حزم في «المحلى» (١١/ ٢٠٨) والطبراني في «المعجم الكبير» والبيهقي في «الدلائل» وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» إلى البغوي والباوردي وابن قانع وابن السكن وابن شاهين وعزاه الشوكاني في «فتح القدير» (٢/ ٣٨٥) إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ والعسكري في الأمثال وأبي نعيم وابن مردويه كلهم من طريق معان(١) بن رفاعة عن علي بن يزيد عن القاسم(٢) بن عبد الرحمن عن أبي أمامة الباهلي.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً علي بن يزيد هو أبو عبد الملك الألهاني قال البخاري في «التاريخ الكبير»

(١) وقع في أكثر من مصدر: معاذ بالذال والصواب ما أثبتناه انظر «المشتبه» (ص ٥٩٩) و «التهذيب» (٧/ ٣٩٦)

(٢) في الميزان و «المغني» للذهبي (أبي)، وفي «التقريب» (ابن) وبهما جاءت الطرق وكلاهما صحيح.

(٣٠١/٦): «منكر الحديث» وأقره العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢٥٤/٣) وقال النسائي: «ليس بثقة» وقال في موضع آخر: «متروك» وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي» وقال الدارقطني والبرقي والأزدي: «متروك» وقال أبو نعيم الأصبهاني: «منكر الحديث» وقال الحافظ الذهبي في «المغني» (ص ٤٥٧): «ضعفوه، وتركه الدار قطني».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/٧) سألت أبي عن علي بن يزيد فقال: «ضعيف الحديث، حديثه منكر».

وبالجملة فهو ممن اتفقت كلمات الأئمة على إطراح حديثه لذلك قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٣٩٧/٧): «قال الساجي اتفق أهل العلم على ضعفه، وتقدم كلام ابن حبان في ترجمة عبيد الله بن زَحْر» قلت: وكلام ابن حبان الذي أشار إليه الحافظ هو قوله في «المجروحين» (٦٣/٢) «... إذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زَحْر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن(٣) لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم».

---

(٣) القاسم أبو عبد الرحمن خير منهما، وليس محلاً للتهمة، بل الراجح عند المحققين أنه صدوق، فالعلة في هذا الحديث ممن دونه والله أعلم.

وقال في ترجمة علي بن يزيد (٢/ ١١٠): «منكر الحديث جداً... وعلى جميع الأحوال يجب التنكب عن روايته لما ظهر لنا عمن فوقه ودونه من ضد التعديل، ونسأل الله جميل الستر بمنِّهِ» وأما من دونه فهو مُعان بن رفاعة السَّلاَمي وثقه ابن المديني وقال الجوزجاني: «ليس بحجة» ولينه يحيى بن معين وأقره العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ٢٥٦).

وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٣٤): «وهو صاحب حديث ليس بمتقن، وأقره الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١٠/ ٢٢) وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٣٦): «منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة ويحدث عن أقوام مجاهيل، لا يشبه حديثه حديث الأثبات فلما صار الغالب على روايته ما تنكر القلوب، استحق ترك الاحتجاج به».

٢ - عن ابن عباس: قوله: ﴿ومِنْهُم مَن عاهَدَ الله لَئِن آتانا مِن فَضْلِهِ﴾ الآية. وذلك أن رجلاً من الأنصار يقال له: ثعلبة بن حاطب أتى مجلساً فأشهدهم فقال: لئن آتاني الله من فضله آتيت منه كل ذي حقٍ حقه، وتصدقت منه، ووصلت منه القرابة، فابتلاه الله فآتاه من فضله فأخلف الله ما وعده، وأغضب الله بما أخلف ما وعده، فَقَصَّ الله شأنه في القرآن ﴿وَمِنهم مَن عاهَدَ الله﴾ الآية. إلى قوله: ﴿يكذِبُونَ﴾.

قلت: أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (١٠/ ١٣٠) من طريق محمد بن سعد قال حدثني أبي قال حدثني عمي قال حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس.

قلت: وهذا إسناد ساقط بمرة لا يَسْوى عند أهل الحديث بعرة، لأنه مسلسل بالعوفيين وهم ضعفاء.

٣ ـ عن الحسن: ﴿وَمِنهُم مَن عاهَدَ الله لَئِن آتانا من فَضْلِهِ﴾ إلى آخر وكان الذي عاهد الله منهم ثعلبة بن حاطب ومعتب بن قشير هما من بني عمرو بن عوف.

قلت: أخرجه ابن جرير (١٠/١٣٢) من طريق ابن حميد قال حدثنا سلمة عن ابن اسحاق عن عمرو بن عبيد عن الحسن قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً وفيه علل:

١ ـ الإرسال فإن الحسن هو البصري تابعي.

٢ ـ عمرو بن عبيد أبو عثمان البصري المعتزلي الهالك. قال ابن معين: «لا يكتب حديثه» وقال النسائي: «متروك، ليس بثقة، لا يكتب حديثه» وقال أيوب ويونس: «كان يكذب» وقال حميد: «كان يكذب على الحسن» وقال الفلاس: «عمرو متروك صاحب بدعة(٤)» وقال أبو حاتم: «متروك الحديث».

---

(٤) انظر ترجمته المظلمة في الميزان (٣/٢٧٣ـ ٢٨٠) والتهذيب (٨/ ٧٠ـ٧٥)

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٦٩): «وكان عمرو بن عبيد داعية إلى الاعتزال، ويشتم أصحاب رسول الله ﷺ ويكذب مع ذلك في الحديث توهماً لا تعمداً».

قد ظهر لذي عينين أن روايات القصة كُلَّها مُعَلَّةٌ فهي ما بين متروك وضعيف جداً، أو متهم بالكذب، وهي روايات لا تزيد القصة إلا وهناً على وهن، قال ابن الصلاح في «مقدمته» (ص ٥): «لعل الباحث الفهم يقول: إنا نجد أحاديث محكوم بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة... فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأن بعض ذلك عضد بعضاً كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفاً، وجواب ذلك أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت فمنه ضعف يزيله... ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته. وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة».

بيان بطلان القصة متناً

إن مما يؤكد فساد القصة وبطلانها ما فيها من اختلاف ونكارة، وإليك التفصيل :

١ - عدم مطابقة الآيات للقصة: فالآيات ذات دلالة واضحة على أن الذي عاهد الله كان منافقاً معلوم النفاق يتضح ذلك لمن تدبر سياق الآيات: ﴿يا أيُّها النَّبِيُّ جاهِدِ الكُفَّارَ والمُنافِقِينَ واغلُظ عَلَيهم وَمَأْواهُم جَهَنَّمُ وَبِئْسَ المَصيرُ يَحلِفُونَ بالله ما قالوا وَلقَدْ قالوا كلِمَةَ الكُفْرِ وَكَفروا بَعْدَ إسْلامِهِم وَهَمُّوا بِما لَم يَنالُوا وَمَا نَقَمُوا إلاّ أن أغناهُم الله وَرَسُولُه مِن فَضْلِهِ فَإن يَتوبوا يَكُ خَيْراً لَهُم وَإنِ يَتولَّوا يُعذِّبهُمُ الله عَذَاباً أَلِيماً في الدُّنيا والآخِرَةِ وَمَا لَهُم في الأرضِ مِن وَلِيٍّ وَلا نَصير وَمِنْهُم مَن عاهَدَ الله لَئِن آتانا مِن فَضلِهِ . . .﴾ [التوبة : ٧٣-٧٧].

قال ابن جرير (١٠/ ١٢) في تفسير الآيات: «يقول تعالى ذكره: ومن هؤلاء المنافقين الذين وصفت لك يا محمد صفتهم من عاهد الله . . .».

والقصة تؤكد أن ثعلبة كان محافظاً على الصلوات الخمس حيث ينادى بهن، حتى أن القُصَّاص والعامَّة نَعَتوه بحمامة المسجد، وهذا لا شك من صفات المؤمنين وليس من صفات المنافقين الذين قال الله عنهم: ﴿وَإذا قامُوا إلى الصَّلاةِ قامُوا كُسالى يُراءُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢].

وقال: ﴿وَلا يَأْتُونَ الصَّلاةَ إلاّ وَهُم كُسَالى وَلاَ يُنْفِقُونَ إلاّ وَهُم كارِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤].

والقصة لذلك تؤكد أن ثعلبة كان مؤمناً وإنما فتنه المال، قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٨/ ٢١٠) بعد أن نقل قولَ الضَّحاك: «إن الآية نزلت في رجال من المنافقين نبتل ابن الحارث، وجد بن قيس، ومعتب بن قشير، قلت (أي القرطبي): «وهذا أشبه بنزول الآية فيهم، إلا أن قوله ﴿فأَعقبهم نفاقاً﴾ يدل على أن الذي عاهد الله لم يكن منافقاً من قبل، إلا أن يكون المعنى: زادهم نفاقاً ثبتوا عليه إلا الممات وهو قوله قال: ﴿إلى يوم ِ يَلْقَونَه﴾ على ما يأتي».

قلت: والصواب ما ذكره أخيراً فإن الله أعقبهم نفاقاً لا توبة منه وهي زيادة على أصل النفاق، ودليل ذلك أن الذي عاهد الله مات منافقاً ﴿إلى يَوْم ِ يَلْقَونَه﴾ وهذا يدل على أن

الـذي عاهـد الله كان منـافقاً وهـذا الذي رجحـه القـرطبي (٢١٢/٨): «وفي هذا دليل على أنه مات منافقاً وهو يبعد أن يكون المنزل فيه ثعلبة...».

٢ ـ والآيات تدل دلالة واضحة أن الله طَبَع على قلب هذا المنافق فاحتجب التوبة عنه فأدركته سوء الخاتمة، وهذا يعني أنه لن يخطر بباله أن يتوب، يقول ابن جرير الطبري (١ / ٣٠) «فأعقبهم الله نفاقـاً في قلوبهم ببخلهم بحق الله... إلى يوم يلقونه... وحرمهم التوبة منه ولأنه جل ثناؤه اشترط في نفاقهم الذي أعقبهموه إلى يوم يلقونه وذلك يوم مماتهم وخروجهم من الدنيا».

والقصة تفيد أن ثعلبة عندما علم ما أنزل الله رجع وتاب وتذكر وهذا لا شك دليل أنه من المؤمنين، وأن الذي مسّه إنما هو طائف من الشيطان فلما ذُكِرَ انتفع بالذكرى، والذكرى تنفع المؤمنين ، بنص القرآن: ﴿إنَّ الَّذِينَ اتَّقَوا إذا مَسَّهُم طائِفٌ مِن الشَّيطانِ تَذَكَّروا فإذا هم مُبْصِرون﴾ [الأعراف: ٢٠١].

٣ ـ تناقض القصة: فهي تنص عـلى أن الرسـول ﷺ بعدما تقاعد ثعلبة عن الجمعة والجماعة سأل سؤال الذي يجهل

حال ثعلبة: ما فعل ثعلبة؟ فأخبره الصحابة، ثم تخبر أنه ﷺ أخبر الرجلين اللذين أرسلهما لجمع الصدقات بما فعل ثعلبة قبل أن يخبراه، وهذا تناقض عجيب ففي المرة الأولى التي يظهر فيها حال ثعلبة للعيان، والكبير والصغير، والأعمى والبصير إذ انقطع عن المسجد لا يعلم الرسول حاله، وفي المرة الثانية التي تخفى على جميع البشر يعلم الرسول ويخبر بغيب قبل أن يعلمه وهذا ما نزهه الله عنه: ﴿وَلَو كُنْتُ أَعلَمُ الغَيْبَ لاسْتَكثرتُ مِنَ الخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

٤ ـ مخالفة القصة للقرآن الكريم:

أ ـ من أصول الشريعة التي قررها الله في كتابه وعلى لسان رسول الله ﷺ: أن التائب لو بلغت ذنوبه عنان السماء ثم تاب، تاب الله عليه، قال جل شأنه: ﴿إنَّما التَّوبَةُ عَلى الله لِلَّذينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجهالةٍ ثُمَّ يتوبُونَ مِن قَريبٍ فَأُولئكَ يَتوبُ الله عَلَيهم وَكانَ الله عَليماً حَكيماً، وَلَيستِ التَّوبَةُ لِلذينَ يَعْملونَ السَّيئاتِ حَتى إذا حَضَر أحَدَهُم المَوْتُ قال إنّي تُبْتُ الآن ولا الّذينَ يَموتُونَ وَهُمْ كُفارٌ أُولئكَ اعتدنا لَهُم عذاباً أَليماً﴾ [النساء: ١٧ ـ ١٨].

وقد أجمع أصحاب النبي ﷺ على أن كل شيء عصى به فهو جهالة عمداً كان أو غيره وكل ذنب أصابه عبد فهو

بجهالة(٥) وهو ما أقره شيخ المفسرين الطبري رحمه الله (٤/٢٠٣): «أقوى هذه الأقوال بتأويل الآية قول من قال. . . وعمله السوء بجهالة التي جهلوها عامدين كانوا للإثم أو جاهلين».

وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب، قال الطبري (٤/٢٠٥): «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: تأويله ثم يتوبون قبل مماتهم في الحال التي يفهمون فيها أمر الله تبارك وتعالى ونهيه قبل ان يُغلبوا على أنفسهم. . .».

قلت: ودليل ذلك قول الرسول ﷺ: «إن الله تعالى يقبل توبة العبد ما لم يغرغر(٦)»، وهو بيان لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوبةُ . . . إذا حَضَرَ أحَدَهم المـوْتُ قال إني تُبْتُ الآن﴾ فالآية استثنت هذه الحالة فقط وأنها لا تقبل فيها التوبة، وهذا دليل خطاب يدل على أن غير هذه الحالة تقبل فيها التوبة وهو ما قبل الموت.

القصة تؤكد أن ثعلبة تاب توبة نصوحاً فجاء يعرض صدقته على الرسول وأكد توبته مراراً فجاء أبا بكر وعمر

---

(٥) انظر تفسير الطبري (٤/٢٠٢)

(٦) أخرجه ابن ماجه والترمذي وأحمد وغيرهم عن ابن عمر رضي الله عنه وهو حسن

وعثمان رضي الله عنهم لكنهم رفضوا قبول توبته، وأخبروه أن الله لم يقبل توبته وهذا خلاف ما تقدم من النصوص القاطعة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، والتي تقرر ﴿وَهُو الّذي يقْبَلُ التَّوبَـةَ عن عِبادِه وَيعفـو عَنِ السَّيِّئاتِ﴾ [الشورى: ٢٥].

ب ـ فإن قيل: أن ثعلبة منافق. قلت: حتى المنافقين فقد فتح الله لهم باب التوبة على مصراعيه قال الشاكر العليم: ﴿إنّ المُنافقين في الدَّركِ الأسفلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تجدَ لَهُم نَصِيراً إلّا الَّـذينَ تَابُـوا وأَصْلَحُوا واعْتَصَمـوا بالله وأَخْلَصُـوا دينَهُم لله فَأُولئكَ مَعَ المُؤمنين وَسَوْفَ يُؤْتِ الله المُؤمِنينَ أجراً عظيـماً ما يَفْعَلُ الله بِعذابِكُم إن شَكَرتْم وَآمنتُم وكانَ الله شاكِراً عليماً﴾ [النساء ١٤٥ـ١٤٧].

وقال الغفور الرحيم مخبراً عن المنـافقين: ﴿... فـإنْ يَتوبوا يكُ خيراً لَهُم...﴾. [التوبة: ٧٤].

وقـال التواب الـرحيم: ﴿وَممَّن حَولَكُم مِنَ الأعـراب مُنافقون وَمِن أهلِ المَدينَةِ مردوا على النِّفاق لا تَعْلَمهُم نَحْنُ نعلَمُهُم... ألَمْ يَعْلَمـوا أن الله هو يَقْبَلُ التَّـوبَـةَ عن عِبـادِه وَيَـأْخُـذُ الصَّـدقـاتِ وَأنَّ الله هُـوَ التَـوّابُ الـرَّحيمُ﴾ [التـوبـة: ١٠١ـ١٠٤].

ت ـ وقد رَغَّبَ الله عبادَه في التوبة: ﴿وَتُوبوا إلى الله جَميعاً أَيه المُؤمِنون لَعَلكُم تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١] وحذرهم من أن يقنطوا من رحمة الله التي وسعت كل شيء: ﴿قُل يا عِبادِيَ الَّذينَ أَسْرَفُوا عَلى أَنفُسهم لا تَقْنَطُوا مِن رَحْمَةِ الله إن الله يَغْفرُ الذنُوبَ جَميعاً إنَّهُ هُوَ الغَفورُ الرَّحيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

وقال تعالى على لسان ابراهيم عليه السلام: ﴿قالَ وَمَن يَقْنطُ مِن رَحْمَةِ رَبِهِ إلا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

والقصة تنمي في قلوب العصاة الذين جهلوا فاقْتَرفوا بعضَ الذنوب واجترحوا السيئات صفة القنوط واليأس من رحمة الله، تلكَ الصفةُ التي لا يحبُها الله ورسولُه الذي بَشَّرَ الناسَ أنهم لو أتوا إليه بِقُرابِ الأرض خطايا، واستغفروا الله لغفر لهم ولو لم يستغفروا لاستبدلهم الله بأناس يخطئون فيستغفرون فيغفر لهم.

قال ﷺ: «قال الله تعالى: يا ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي. يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عَنان(٧) السماء ثم استغفرتني غفرتُ لك ولا أبالي، يا ابن آدم إنك لو اتيتني بقُراب(٨) الأرض خطايا ثم

(٧) قيل: السحاب، وقيل: ما ظهر لك منها
(٨) وهو ما يقارب ملأها

لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيتك بِقُرابِها مغفرة»(٩).

وقال ﷺ : «والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله تعالى فيغفر لهم»(١٠).

٥ ـ مخالفتها للأحاديث الثابتة الواردة في مانع زكاة الإبل والماشية :

جاءت الأحاديث الصحيحة صريحة في أن صاحب الإبل والماشية إذا منع زكاتها أخذت الزكاة منه قهراً وأخذ شَطْر ماله عقوبة على منع الزكاة.

عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : سمعت نبي الله ﷺ يقول : «في كل إبل سائمة(١١) في كل أربعين ابنة لبون، لا تفرق إبل عن حسابها، من أعطاها مؤتجراً فله أجرها، ومن منعها فإنا آخذوها منه وشَطْرإبله(١٢)» (وفي رواية : ماله) عَزْمَة(١٣) من عزمات ربنا لا يحل لآل محمد منها

(٩) انظر «سلسلة الاحاديث الصحيحة» (١٢٧)
(١٠) أخرجه مسلم
(١١) الماشية الراعية المرسلة في مرعاها
(١٢) نصف ماله
(١٣) الجد في الأمر والمراد هنا الحق الواجب وفي هذا دليل على أن أخذ ذلك واجب مفروض من الأحكام

شيء(١٤)».

بينما القصة تؤكد أن ثعلبة منع زكاة إبله وماشيته ووصفها بأنها جزية، ولم يحرك الرسول ﷺ ساكناً أي أن الرسول ترك تنفيذ الأحكام المفروضة، وتهاون في إمضاء حكم الله على مانع الزكاة. وكذلك الخلفاء الثلاثة تهاونوا وتقاعسوا عن ذلك، بل إن حق الله في مال ثعلبة جاءهم فرفضوه.

وهذا دليل على فساد القصة من أصلها. كيف وقد جَرَّد الصحابة السيوف، وَجيَّشوا الجيوش على مانعي الزكاة الذين رفضوا إعطاءها بعد موت الرسول ﷺ؟

---

(١٤) حسن ـ أخرجه أبو داود (٢/١٠١) والنسائي (٥/١٥ـ١٧، ٢٥ـ بشرح السيوطي) وأحمد (٥/٢، ٤) وابن خزيمة (٤/١٨) والدرامي (١/٣٩٦) وابن الجارود (٣٤١) وابن أبي شيبة (٣/١٢٢) والحاكم (١/٣٩٨) وعبد الرزاق (٤/١٨) ومن طريقه البيهقي (٤/١٠٥) من طرق عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعا.

وهذا الراوي فيه خلاف معروف مشهور تجد ذلك مفصلا في «ميزان الاعتدال» (١/٣٥٣) للحافظ الذهبي، وتهذيب الكمال» (٤/٢٥٩ـ ٢٦٣) للحافظ المزي، و «تهذيب التهذيب» (١/٤٩٩) للحافظ ابن حجر

لكن الذين جرحوه ليس لهم بَيِّنَة وحجة واضحة

١ ـ قال أحمد بشير: أتيت بهزا فوجدته يلعب الشطرنج (الميزان ـ١/٣٥٣) و (سير أعلام النبلاء ـ٦/٢٥٣) مع قوم فتركته ولم اسمع منه (التهذيب ـ١/٤٩٩)

٢ ـ قال ابن حبان في «المجروحين» (١/١٩٤) كان يخطئ كثيرا، فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن ابراهيم رحمهما الله فهما يحتجان به ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديثه «إنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا» لأدخلناه في الثقات، وهو ممن استخير الله عز وجل فيه»

=

= ٣ ـ توقف شعبة فيه
٤ ـ قال الحاكم : ثقة ، إنما أسقط من الصحيح لأن روايته عن أبيه عن جده شاذة لا متابع له عليها .

قلت :

١ ـ كلام أحمد بن بشير بشأن الشطرنج رده ابن القطان قائلا : «وليس ذلك بضائر له فإن استباحته مسألة مشهورة»

٢ ـ أما ابن حبان فقد وقع فيه رغم تساهله ، فانتصب للرد عليه الحافظ الذهبي في «تاريخ الاسلام» فقال : «على أبي حاتم البستي في قوله هذا مؤاخذات إحداها قوله : «كان يخطىء كثيرا» وانما يعرف خطأ الرجل بمخالفة رفاقه له ، وهذا فانفرد بالنسخة المذكورة وما شاركه فيها ، ولا له في عامتها رفيق ، فمن أين لك أنه أخطأ؟ الثاني : قولك : تركه جماعة . فما علمت أحداً تركه ، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره فهلا أفصحت بالحق الثالث : ولولا حديث «إنا آخذوها» فهو حديث انفرد به بهز أصلا ورأسا وقال به بعض المجتهدين» أ . هـ نقلا عن حواشي تهذيب الكمال (٢٦٢/٤) للدكتور بشار عواد معروف .

قلت : وقال في «ميزان الاعتدال» (٣٥٤/١) «ما تركه عالم قط ، إنما توقفوا في الاحتجاج به» ووصفه في «سير أعلام النبلاء» (٢٥٣/٦) «الإمام المحدث» .

٣ ـ أما شعبة بن الحجاج فكان متوقفا فيه ثم كتب حديثه ، قال الترمذي : «وقد تكلم شعبة في بهز وهو ثقة عند أهل الحديث . وقال أبو محمد بن الحسين البغدادي في كتاب «التمييز» قلت لأحمد ـ يعني ابن حنبل ـ ما تقول في بهز بن حكيم ، فقال سألت غندراً عنه فقال : قد كان شعبة مَسَّهُ ثم تبينَ فكتب عنه قال : وسألت ابن معين هل روى شعبة عن بهز؟ قال : نعم حديث أترعون عن ذكر الفاجر» أ . هـ نقلاً عن «التهذيب» (٤٩٩/١)

٤ ـ أما قول الحاكم : «لأنها شاذة لا متابع لها» فنقول : إنما يعرف شذوذ الراوي بمخالفته للثقات ، وبهز لم يخالف وانما انفرد بهذا الحديث أصلاً ورأساً ، وقد صحح الحاكم هذا الحديث في «مستدركه» (٣٩٨/١) قائلاً «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي .

مما سبق يتبين لنا أن بهزاً حسن الحديث ولذلك قال الحافظ في «التقريب» (١٠٩/١) : «صدوق» ويزداد الباحث يقيناً حينما يعلم أن أهل العلم صححوا حديثه إذا كان من دونه ثقة .

قال ابن معين : «إسناد صحيح إذا كان دون بهز ثقة» أ . هـ نقلاً عن «التهذيب» (٤٩٨/١) وقال ابن عدي في «الكامل» (٥٠١/٢) «قد روى عنه ثقات الناس . . . وأرجو أنه إذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه» . وقد روى عنه هذا الحديث ثقات منهم :

١ ـ أبو أسامة حمّاد بن أُسامة ، ثقة ربما دلس

٢ ـ النَّضْرُ بن شُميل ثقة ثبت =

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لما توفي النبي ﷺ واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب قال عمر: يا أبا بكر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله».

قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرَّق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقا(١٥) [وفي رواية عقالاً] كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ، لقاتلتهم على منعها، قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الذي قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق(١٦).

وهذا إجماع من الصحابة على هذا الأمر، فكيف يمتنع الخلفاء الثلاثة عن أخذ صدقة ثعلبة بن حاطب؟

=

٣ ـ يحيى بن سعيد القطان، ثقة متقن حافظ

٤ ـ مُعْتَمِر بن سُلَيمان، ثقة

٥ ـ يزيد بن هارون، ثقة ثبت

٦ ـ مَعْمَر بن راشد، ثقة ثبت فاضل

٧ ـ عبد الله بن المبارك، ثقة ثبت فقيه، عالم جواد مجاهد، جُمعت فيه خصال الخير.

قلت: أ. هـ مختصراً من رسالتي «الرأي القويم في بهز بن حكيم»

(١٥) الانثى من ولد المعز والرواية الثانية لمسلم

(١٦) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما وإن أردت زيادة تفصيل فعليك «بفتح الباري» (١٢/٢٧٥ ـ ٢٨١)

فإن قيل : أن ثعلبة من أهل بدر فيسامح كما حدث مع حاطب بن أبي بلتعة كما سيأتي قريباً .

قلت : إن محل العفو عن البدري في الأمور التي لا حَدَّ فيها ، فهذا مسطح بن أثاثة أقيم عليه الحد بقذف عائشة ولم يسامح وهو من أهل بدر ، وما فعله ثعلبة كما تزعم هذه القصة المخترعة فيه حدٌّ ، فقد تقدم آنفاً أن أبا بكر استَحَلَّ دم مانعي الزكاة .

٦ ـ ثعلبة بن حاطب من العصبة المؤمنة التي شهدت بدراً

قال الحافظ في « الإصابة » (١/٦٩٨) : «ثعلبة بن حاطب . . . ذكره موسى بن عقبة وابن اسحاق في البدريين وكذا ذكره ابن الكلبي » وقال ابن عبد البر في « الاستيعاب » (١/٢٠٠) «شهد بدراً وأحدا» وقال ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/٢٨٣) : «شهد بدراً قاله محمد بن اسحاق وموسى بن عقبة» .

ولقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال : «إني لأرجو أن لا يدخل النار أحد إن شاء الله ممن شهد بدراً والحديبية(١٧)» وأخبر ﷺ عن الله كما في حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه : «بعثني رسول الله ﷺ وأبا مرثد ـ وكلنا فارس ـ قال :

---

(١٧) أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وأحمد وابن أبي عاصم

«انطلقوا حتى تأتوا رَوضَةَ خاخ(١٨) فإن بها امرأة من المشركين معها كتاب من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين» فأدركناها تسير على بعير لها حيث قال رسول الله ﷺ فقلنـا : الكتاب . فقالت : ما معنا كتاب ، فأنخناها ، فالتمسنا فلم نَر كتاباً ، فقلنا ما كذب رسول الله ﷺ ، لتخرجن الكتاب أو لَنُجَرِدَنَّك ، فلما رأت الجدَّ أهوت إلى حجزتها ـ وهي محتجزة بكساء ـ فاخرجته .

فانطلقنا بها إلى رسول الله ﷺ فقال عمر : يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله والمؤمنين ، فدعني فلأضرب عنقه ، فقال النبي ﷺ : «ما حملك على ما صنعت؟» قال حاطب : والله ما بي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله ﷺ أردت أن تكون لي عند القوم يد يدفع الله بها عن أهلي ومالي ، وليس أحد من أصحابك إلا له هناك من عشيرته من يدفع الله به عن أهله وماله ، فقال النبي ﷺ : «صدق ، ولا تقولوا له إلا خيراً» ، فقال عمر : إنه خان الله والمؤمنين ، فدعني فلأضرب عنقـه ، فقال : «أليس من أهل بدر» فقال : «لعل الله اطلع على أهل بدر فقال افعلوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة أو فقد غفرت لكم» فدمعت عينا عمر وقال : الله ورسوله أعلم»(١٩)

---

(١٨) موضع بين الحرمين ، بقرب حمراء الأسد من المدينة انظر معجم البلدان (٢/ ٣٣٥)
(١٩) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم

وأقول للذين يدندنون حول قصة ثعلبة دون إدراك معانيها الخاطئة، أليس ثعلبة من أهل بدر فمن يكون بهذه المنزلة كيف يعقبه الله نفاقاً إلى يوم يلقونه؟ أي يختم له بالنفاق ثم يوجب له الجنة.

قال القرطبي (٨/٢١٢): «وقيل ﴿إلى يوم يلقونه﴾ أي يلقون الله، وفي هذا دليل على أنه مات منافقاً، وهو يبعد أن يكون المنزل فيه ثعلبة أو حاطب لأن النبي ﷺ قال لعمر: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وثعلبة وحاطب ممن حضر بدراً وشهدها».

٦ - قال ابن الكلبي[20] «........وقتل يوم أحد» فإذا كان ما قاله ابن الكلبي صحيحاً فهو ينقض ما جاء في القصة أن ثعلبة بن حاطب هلك في خلافة عثمان. وإنما أوردته هنا لمناقشة الحافظ ابن حجر رحمه الله الذي ذهب في «الإصابة» (١٩٨/١) إلى القول أن هناك رجلاً غير ثعلبة بن حاطب البدري وإنما هو ثعلبة بن أبي حاطب: «وقد تأكدت المغايرة

(٢٠) هو محمد بن السائب الكلبي النّسابَة متهم بالكذب، قال الذهبي في «الميزان» (٥٥٩/٣) «لا يحل ذكره في الكتب فكيف الاحتجاج به» وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٨٠/٩): «قال الساجي متروك الحديث وكان ضعيفاً جداً لفرطه في التشيع وقد اتفق ثقات أهل النقل على ذمه وترك الرواية عنه في الأحكام والفروع»

بينهما بقول ابن الكلبي أن البدري استشهد يوم أحد ويقوي ذلك أيضاً أن ابن مردويه روى في تفسيره من طريق عطية عن ابن عباس في الآية المذكورة قال وذلك أن رجلاً يقال له ثعلبة بن أبي حاطب من الأنصار أتى مجلساً فأشهدهم فقال لئن آتاني الله من فضله الآية فذكر القصة بطولها فقال: إنه ثعلبة بن أبي حاطب والبدري اتفقوا على أنه ثعلبة بن حاطب... فالظاهر أنه غيره»

أ ـ لا يجوز الجزم بما قاله ابن الكلبي، وإذا صح فإنما ينتقض القصة ويبين فسادها ولا يدل على وجود شخصية أخرى، والصواب في هذا المقام ما ذكره ابن الأثير رحمه الله (١/ ٢٨٥) تعليقاً على كلمة ابن الكلبي: «فإذا كان هذا الذي في هذه الترجمة فإما يكون ابن الكلبي قد وهم في مثله أو تكون القصة غير صحيحة أو يكون غيره وهو هو لا شك فيه...»

فقد نفى أن يكون غيره فإما يكون ابن الكلبي قد وهم وقد عرفت شأنه أو تكون القصة غير صحيحة من أصلها. وهو الصواب

ب ـ أما الرواية من طريق عطية عن ابن عباس التي عضد بها الحافظ توجيهه فهي رواية ساقطة لا يفرح بها سبق

بيان حالها في الرواية الثانية فلا يجوز الاحتجاج بها، ولقد ذهب الحافظ في «الفتح» (٣/٢٦٦) إلى ردِّ الاحتجاج بقصة ثعلبة فكيف يحتج بها هنا فقال: «وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الاثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب والجزية إنما وجبت في التاسعة فتكون الزكاة وجبت في التاسعة لكنه حديث ضعيف لا يحتج به».

فإذا كان الحافظ رحمه الله لا يجيز للقائلين بأن الزكاة فرضت في التاسعة الاحتجاج بقصة ثعلبة فكيف يحتج بها لإثبات شخصية خيالية لا أصل لها.

والعجيب أن الحافظ رحمه الله يحاول التوفيق بين القصة وكون ثعلبة بن حاطب من أهل بدر فيخترع شخصية أخرى لِيَنْسِبَ القصة له، وهو الذي صرح بأن هذه القصة غير صحيحة من أصلها في ثلاثة كتب له كما سيأتي إن شاء الله ولكن لكل حصان كبوة، ولكل عالم هفوة.

وحسبنا تصريح العلماء أن صاحب القصة هو ثعلبة بن حاطب البدري لا غيره.

قال ابن الأثير (١/٢٨٣) في ترجمة ثعلبة بن حاطب «وهو الذي سأل النبي ﷺ أن يدعو الله أن يرزقه مالاً» وقال في

نهاية ترجمته « . . . أو يكون غيره وهو هو لا شك فيه» وقال ابن عبد البر في ترجمة ثعلبة (١/ ٢٠٠-٢٠١): «ثعلبة بن حاطب . . . وهو مانع الزكاة . . وفيه نزلت ومنهم من عاهد الله . . . . »

أقوال العلماء في القصة

اعلم أخا الإسلام ـ علمنا الله وإياك ـ أنني سأذكر لك كلمات بعض العلماء لما فيها من الفوائد والتحقيقات التي تزيدك ـ إن شاء الله ـ إيماناً ببطلان القصة ونكارتها. وقد رتبت أقوالهم على ترتيب وفياتهم:

١ ـ ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ رحمه الله.

قال في «المحلى» (١١/٢٠٧ـ٢٠٨):

على أنه قد روينا أثراً لا يصح وأنها نزلت في ثعلبة بن حاطب، وهذا باطل لأن ثعلبة بدري معروف، ثم ساق الحديث بإسناده من طريق معان بن رفاعة عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة وقال: وهذا باطل لا شك لأن الله أمر بقبض زكوات أموال المسلمين، وأمر عليه السلام عند موته أن لا يبقى في جزيرة العرب دينان فلا يخلو ثعلبة من أن يكون مسلماً ففرض على أبي بكر وعمر قبض زكاته ولا بد ولا فسحة في ذلك، وإن كان كافراً ففرض أن لا يبقى في جزيرة

العرب فسقط هذا الأثر بلا شك وفي رواته معان بن رفاعة، والقاسم بن عبد الرحمن وعلي بن يزيد هو ابن عبد الملك وكلهم ضعفاء(٢١).

٢ ـ البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ رحمه الله.

قال المُناوي في «فيض القدير» (٤/٥٢٧): قال البيهقي: «في إسناد هذا الحديث نظر وهو مشهور بين أهل التفسير».

٣ ـ ابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٣٠ هـ رحمه الله.

رجح في «أُسد الغابة» (١/٢٨٥) أن تكون القصة غير صحيحة:

«... أو تكون القصة غير صحيحة، أو يكون غيره وهو هو لا شك فيه».

٤ ـ القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ رحمه الله.

قال في «الجامع لأحكام القرآن» (٨/٢١٠):

وثعلبة بدري أنصاري وممن شهد الله له ورسوله بالإيمان حسب ما سيأتي في أول الممتحنة(٢٢) فما روي عنه غير صحيح

(٢١) إلا القاسم بن عبد الرحمن فهو «صدوق» كما ذكرنا سابقاً.
(٢٢) المذكور هناك هو حاطب بن أبي بلتعة لا ثعلبة بن حاطب

قال أبو عمر(٢٣) : ولعل قول من قال في ثعلبة أنه مانع الزكاة الذي نزلت فيه الآية غير صحيح .

٥ ـ الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ رحمه الله .

قال في «تجريد أسماء الصحابة» (١/٦٦) :

ثعلبة بن حاطب بن عمرو الأنصاري الأوسي بدري قال : يا رسول الله ﷺ ، ادع الله أن يرزقني مالاً ، فذكر حديثاً طويلاً منكراً بمرة» .

٦ ـ الحافظ العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ رحمه الله .

قال في «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» (٣/٣٣٨) :

«إسناده ضعيف» .

٧ ـ الحافظ الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ رحمه الله

قال في «مجمع الزوائد» (٧/٣٢) :

رواه الطبراني ، وفيه علي بن يزيد الألهاني وهو «متروك» .

والمتروك لا يحتج به كما صرَّح الهيثمي بذلك فقال (١/١٥٢) في حديث في أسناده عُبيدالله بن زَحْر وعلي بن يزيد : «وهما ضعيفان لا يحل الاحتجاج بهما» .

---

(٢٣) هو حافظ المغرب العلامة يوسف بن عبد البر النمري المتوفى سنة ٤٦٣هـ

٨ ـ الحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ رحمه الله .

قال في «الاصابة» (١٩٨/١) بعد أن ساق القصة :

«وفي كون صاحب هذه القصة إن صَحَّ الخبرُ ولا أظن أن يَصِحَّ وهو البدري المذكور قبله نظر» .

وقال في «الفتح» (٢٢٦/٣) :

«. . . لكنه حديث ضعيف لا يحتج به» .

وقال في «تخريج الكشاف» (٧٧/٤) بعد أن ذكر من أخرجه : وكلهم من طريق علي بن يزيد الالهاني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة «وهذا إسناد ضعيف جداً» .

٩ ـ السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ رحمه الله

قال في «لُباب النقول في أسباب النزول» (ص ١٢١) قوله تعالى : ﴿ومنهم من عاهد الله﴾ الآية . اخرجه الطبراني وابن مردويه وابن أبي حاتم والبيهقي في الدلائل بسند ضعيف عن أبي امامة أن ثعلبة بن حاطب . . .

فإن قيل : ان السيوطي رمز إلى صحة الحديث في «الجامع الصغير» (٥٢٦/٤ ـ فيض القدير) .

قلت : إن الرمز المشار اليه لا يجوز الثقة به ولا الاعتماد عليه وقد حقق هذا الأمر شيخنا الألباني حفظه الله في مقدمه

«صحيح الجامع الصغير» فلينظر.

وأزيدها أمراً رابعاً أن السيوطي رمز إلى أحاديث صحيحة بالضعف ومثال ذلك أنه رمز لقوله ﷺ (١/ ٤٣٨ - فيض القدير).

«اذا مات الانسان انقطع عمله إلا من ثلاث..» بالضعف.

قلت: وهو حديث صحيح اخرجه مسلم والبخاري في «الأدب المفرد» وأبو داود والنسائي، والطحاوي في «مشكل الآثار» والبيهقي وأحمد وابن عبد البر.

وقد اغتر بعض الدكاترة في كتابه «يسألونك في الدين والحياة» (٣/ ٤١١) بالرمز فضعف الحديث قائلاً: «يروى أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أوعلم ينتفع به، أوولد صالح يدعوله» وهذا الحديث قد ذكره الإمام السيوطي في كتابه «الجامع الصغير» وضع علامة تفيد أنه حديث ضعيف. والمراد بهذا الحديث إذا صح...».

ويبعد عندي أن يكون هذا الرمز من وضع السيوطي

الـذي ذكر في خـطبة كتـابه «جمـع الجوامـع» أصل «الجـامع الصغير» أنه سلك طريقة يعرف منها صحة الحديث وحسنـه وضعفه وذلك أنـه إذا عزا للبخـاري ومسلم أو ابن حبان أو الحاكم أو الضياء في المختارة فجميع ما في هذه الكتب الخمسة صحيـح »(٢٤) فيحتمل أن يكـون من وضع النُسـاخ فانقلب الحديث ضعيفاً وهو صحيح لا شك فيه والسيوطي ـ رحمه الله ـ جرى في كتابه المذكور على القـاعدة المعـروفة عنـد المحدثـين «قمش ثم فتش» فقمش وجمع ثم اخترمته المنية قبل أن يفتش ويحقق ولو تيسر له ذلك لم يقع فيما وقع فيه وخير مثال على ذلك قصة ثعلبة التي نحن بصددها فإنه رمز لها بالصحة لكنه عند التحقيق جزم بأن سندها ضعيف.

١٠ ـ عبـد الـرؤوف الـمُنـاوي (٢٥) المتـوفى سنـة ١٠٣١(٢٦) رحمه الله.

أشار في «فيض القدير» (٥٢٧/٤) : الى تضعيفه فقد

---

(٢٤) نقلاً عن «مقدمة صحيح الجامع الصغير» ص ٣٠ وعلق شيخنا الألباني على ذلـك قائلاً : «هذا غير صحيح على إطلاقه فكم من أحاديث ضعيفة في ابن حبان والمقدسي كما تبين لمن طالع كتابنا الأحاديث الضعيفة ففيه غرائب الأحاديث وردت في الكتب المذكورة»

(٢٥) ويسمى محمداً

(٢٦) هكـذا في «معجم المؤلفـين» (٥/ ٢٢٠) وفي «البـدر الطالـع» (٣٥٧/١) سنـة ١٠٢٩هـ.

نقل كلام البيهقي وابن حجر وسكت عليه : قال البيهقي «في إسناد هذا الحديث نظر هو مشهور بين أهل التفسير» وأشار في «الإصابة» الى عدم صحة هذا الحديث فإنه ساق هذا الحديث في ترجمة ثعلبة هذا ثم قال : «وفي كون صاحب هذه القصة ـ إن صح الخبر ولا أظنه يصح - هو البدري نظر» .

١١ ـ شيخنا محمد ناصر الدين الألباني (معاصر) حفظه الله

قال في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤٠٨١) بعد أن ساق القصة برواية ابن جرير الطبري :

وهذا إسناد «ضعيف جداً» كما قال الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف» (٤/٧٧/١٣٣) وعلته علي بن يزيد الألهاني . قال الهيثمي في «المجمع» (٧/٣١ ـ ٣٢) : رواه الطبراني وفيه علي بن يزيد الألهاني وهو «متروك» .

ومعان بن رفاعة ، لين الحديث كما في «التقريب» . وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/١٣٥) : «اسناده ضعيف» .

وقال أيضاً في «ضعيف الجامع الصغير» (٤/٢٥) : «ضعيف جداً»

١٢ ـ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (معاصر)

قال في «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة» (ص ١٠٧) : وقد سلك الحافظ ابن كثير عليه الرحمة والرضوان في «تفسيره» مسلكاً حسناً فبينَّ عِلَل الأحـاديث ومغامـزها ، ولم يكتف بسرد إسنادها اتكالاً على معرفـة رواتها ومـا فيهم من جروح ومطاعن ، لعلمه أنَّ «علم الرجال» قد أفَلَ نجمُهُ في زمانه وما قبله فضلاً عن أزماننا المتأخرة!! ومع هذا فقد ندَّ منه بعض الأحاديث فأورده بسنده دون أن ينبه الى علته ونكارته ، ومن ذلك ما أورده في تفسير سورة التوبة (٢ / ٣٧٤) عند قوله تعالى : ﴿ومنهم من عاهد الله . . ﴾ فذكر قصة ثعلبة بن حاطب الأنصاري ومنعه الزكاة حين أغناه الله ، بسندها من رواية ابن جرير وابن أبي حاتم ، دون أن ينتقد سندَها كعادته رحمه الله تعالى ، وهي قصة تالفة مريضة ، وفي سندها «مُعانُ بن رفاعة» بالنون ، وهو لين الحديث ، كثير الإرسال ، عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، قال البخاري فيه : منكـر الحديث . أي لا تحـل الرواية عنه ، كما جاء تفسير هذه الجملة منقولاً عن البخاري نفسـه في «ميـزان الاعتـدال» للذهبي (١ / ٥) وفي «الـرفـع والتكميل» للكنوي (ص٩٧) ولذلك قال الحافظ ابن حجر في «تخريج احاديث الكشاف» (ص ٧٧) بعد خبر ثعلبة : «وهذا إسنادٌ ضعيف جداً» .

ويمكن أن نقول: خير التفاسير المسندة التي بين أيدينا تفسير ابن كثير ولكن كما قال المثل: «لا تُعْدَمُ الحسناءُ ذامًّا» أ. هـ.

قلت: لي تعليقات:

١ - إعلال قصة ثعلبة بـ «مُعان بن رفاعة» فقط فيه تقصير لا يخفى على الشادّين الجادّين، فإن آفة القصة علي بن يزيد الألْهاني لأنه لا ينتفع بكثرة المتابعات والشواهد بل تزيد حديثه نكارة وتركاً، كما بَيَّنت ذلك في الطريق الأول للقصة بينما الأمر على العكس بالنسبة لمعان بن رفاعة.

٢ - أن ابن كثير رحمه الله لم يخف عليه فساد القصة ونكارتها لأنه ساقها بسند معان بن رفاعة عن علي بن يزيد.. وهي علة واضحة لدى أهل العلم بحديث النبي ﷺ.

وابن كثير درج على طريق أهل الحديث الذين قرروا أن من أسند فقد أحال، ومن أسند فقد برئت عهدته لأنه ذكر الوسيلة إلى معرفة درجة الحديث.

أما بالنسبة لمنهجه في تخريج أحاديث «تفسيره» فإنه لم يلتزم ما ذكره الشيخ عبد الفتاح وإنما له طريقان في غير ما رواه الشيخان في صحيحيهما:

أ - أن يذكر الحديث بإسناد مخرجه من المصنفين.

ب ـ أن يذكر الحديث ويخرجه بعزوه للمصنفين دون أن يسوق الإسناد .

وهو في كلتا الحالتين يصرح بدرجة الحديث تارة ويسكت عن ذلك تارة اخرى كما فعل في قصة ثعلبة بن حاطب رضي الله عنه .

[فائـــدة]

لقد اغتر بسكـوت ابن كثير مختصـر «تفسيره» الشيـخ الصـابوني فـأورده مشيراً إلى صحتـه ، لأنه زعم في «مقـدمة مختصره» (ص٩) أنه اقتصر على الأحاديث الصحيحة فقال : «ثالثاً : الاقتصار على الأحاديث الصحيحة ، وحذف الضعيف منها ، وحذف ما لم يثبت سنده من الروايات المأثورة مما نبه عليه الشيخ ابن كثير رحمه الله»

ولأنه نقل تخريج ابن كثير في الحاشية (٢/١٥٨) حاذفاً السند موهماً القراء أن القصة صحيحة فقـال : «أخرجـه ابن جرير وفيه أن رسول الله لم يقبل صدقته في حياته ، فلما قبض عرضها على أبي بكر فلم يقبلها ثم عرضها على عمر فلم يقبلها حتى هلك في زمن عثمان ورواه أيضاً ابن ابي حاتم بنحوه» .

ولأنه أيضاً ذكـرها في تفسيـره «صفوه التفـاسير» (١/ ٥٥١) وقال في الحاشية : «أسباب النزول ص ١٤٥ وهذا الذي

ذكره المفسرون غير ثعلبة بن أبي حاطب الصحابي المشهور وإنما هذا رجل من المنافقين يسمى ثعلبة»

قلت:

١) هكذا يجزم الصابوني بأن القصة صحيحة ضارباً بأقوال أهل العلم الذين بَيَّنوا علتها ونكارتها أو جاهلاً بأقوال هؤلاء العلماء الافاضل.

٢) ومما زاد الأمر سوءً أن الصابوني يزعم أن الصحابي المشهور هو ثعلبة بن أبي حاطب بينما ثعلبة بن حاطب من المنافقين دون بَيِّنَة ودليل.

إن الأمر على خلاف ما زعم الصابوني فان الصحابي المشهور المفترى عليه في هذه القصة هو ثعلبة بن حاطب الأنصاري البدري بينما ثعلبة بن أبي حاطب شخصية وهمية حاول بعض المصنفين في طبقات الصحابة اثباتها لينسبوا القصة إليها كما فعل ابن حجر رحمه الله وقد بَيَّنا ذلك مفصلاً فيما تقدم.

إن ابن حجر عندما أثبت اسم ثعلبة بن أبي حاطب في «الإصابة» نسب القصة إليه ولم ينسبها إلى ثعلبة بن حاطب الذي برأه منها وهذا عكس ما صنع الصابوني، ألا فليتق الله ربه.

وقد كتب شيخنا الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤٠٨١) فقال: «هذا الحديث من الأحاديث التي ساقها ابن كثير في «تفسيره» ساكتاً عليه، لأنه ذكره بسند معان بن رفاعة ... مشيراً بذلك الى علته الواضحة لدى أهل العلم بهذا الفن، فاغتر بسكوته مختصر «تفسيره» الشيخ الصابوني فأورده في «مختصره» (٢/١٥٧ ـ ١٥٨)، الذي نص في مقدمته أنه اقتصر على الأحاديث الصحيحة، وحذف الاحاديث الضعيفة .... كما كنت بينته في مقدمة المجلد الرابع من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» داعماً ذلك ببعض الأمثلة ذكرتها. مشيراً إلى كثرة الضعيفة فيه جداً، وبين أيدينا الآن هذا المثال الجديد، وقد زاد في الانحراف عن جادة العلماء بتصديره إياه بقوله: «وقد ورد فيه حديث رواه ابن جرير عن أبي أمامة» فأوهم قراء كتابه أنه حديث صحيح بجزمه به كما هو مقرر عند العلماء، زيادة على ما ذكره في المقدمة مما أشرت إليه آنفاً، ثم زاد ـ ضغثاً على إبالة ـ أن نقل تخريج ابن كثير للحديث من «تفسيره» في حاشية «مختصره» موهماً قراءه أيضاً أنه من تخريجه هو، متشبعاً بما لم يعط، عامله الله بما يستحق» أ. هـ مختصراً.

الخاتمـــة

«رزقنا الله حسنها»

قال طالبُ العلمِ الشـرعي أَبو أُسـامة سليم بن عيـد الهلالي عفا الله عنه: كان الانتهاءُ من هذه الرسالةِ النافعةِ إن شاء الله في مجالس آخرها يوم الاثنين لثلاث عشر ليلة خلت من شهر المحرم الحرام سنة ألف وأربع مئة وخمس بعد هجرة رسول الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، في عَمّانَ البلقاء.

سُبحانَكَ اللّهمّ وبحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَن لا إِله إِلّا أنت، أَستَغفِرُكَ وأَتوبُ إِليك.

مسرد المصادر والمراجع

● الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة: اللكنوي، مكتبة الرشد، الرياض.

● الأدب المفرد: البخاري، دار الباز ـ مكة المكرمة

● الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر، على هامش الإصابة

● أسد الغابة في معرفة الصحابة: عز الدين ابن الأثير، دار الفكر.

● الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر، مؤسسة الرسالة.

● البدر الطالع: الشوكاني.

● التاريخ الكبير: البخاري، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن

● تجريد أسماء الصحابة: الذهبي، دار المعرفة

● تخريج أحاديث الكشاف: ابن حجر

- تقريب التهذيب: ابن حجر، دار المعرفة
- تهذيب التهذيب: ابن حجر، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن.
- تهذيب الكمال: المِزِّي مؤسسة الرسالة
- جامع بيان العلم وفصله: ابن عبد البر، دار الكتب العلمية.
- جامع البيان في تفسير القرآن: الطبري، دار المعرفة
- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، تحقيق مصطفى السَّقا.
- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية.
- الرأي القويم في بهز بن حكيم: المؤلف ـ مخطوط.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، المجلد الأول، المكتب الاسلامي
- سلسلة الأحاديث الضعيفة: الألباني، المجلد التاسع، مخطوط
- السنة: ابن أبي عاصم، المكتب الاسلامي.
- السنن: ابن ماجه، دار إحياء التراث العربي.
- السنن: أبو داود، دار الفكر.

● السنن: البيهقي، دار الفكر.
● السنن: الترمذي، دار إحياء التراث العربي
● السنن: الدارمي، دار الفكر.
● السنن: النسائي، دار الكتاب العربي.
● سير أعلام النبلاء: الذهبي، مؤسسة الرسالة
● صحيح ابن خزيمة: تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الاسلامي
● صحيح الجامع الصغير: الألباني، المكتب الاسلامي.
صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي
● صفوة التفاسير: الصابوني (معاصر)، دار القرآن الكريم
● الضعفاء الكبير: العقيلي، دار الكتب العلمية
● الضعفاء والمتروكين : الدارقطني، دراسة وتحقيق موفق بن عبدالله، مكتبة المعارف، الرياض.
● ضعيف الجامع الصغير: الألباني، المكتب الاسلامي.
● فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر، دار الفكر

● الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيباني: أحمد البنا، دار احياء التراث العربي
● فتح القدير: الشوكاني، دار المعرفة.
● فيض القدير شرح الجامع الصغير: المناوي، دار المعرفة
● الكامل في الضعفاء : ابن عدي ، دار الفكر.
● لباب النقول في أسباب النزول: السيوطي، دار إحياء العلوم
● لسان العرب: ابن منظور، دار صادر
● المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: ابن حبّان، دار المعرفة.
● مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين الهيثمي، دار الكتاب العربي
● المحلى: ابن حزم، دار الآفاق الجديدة
● مختصر تفسير ابن كثير: الصابوني (معاصر)، دار القرآن الكريم.
● المستدرك: الحاكم، طبع الهند
● المسند: أحمد بن حنبل، دار الفكر.
● المشتبه في أسماء الرجال: الذهبي، تحقيق البجاوي، مصر

● مشكل الآثار: الطحاوي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن.
● مقدمة في علوم الحديث: ابن الصلاح، دار الحكمة
● معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر
● المعجم الكبير: الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.
● معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي
● المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: العراقي.
● المغني في الضعفاء: الذهبي، تحقيق نور الدين عتر.
● المصنف: ابن أبي شيبة، الدار السلفية ـ الهند
● المصنف: عبد الرزاق بن همام، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
● المنتقى من السنن المسندة: ابن الجارود، نشر عبدالله هاشم اليماني ـ المدينة المنورة
● ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، دار المعرفة
● النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين ابن الاثير، المكتبة الإسلامية.
● يسألونك في الدين والحياة: أحمد الشرباصي، دار الجيل

« الفهـرس »